

## الاقتصاد ودينامية الديمقراطية في المجتمع الحديث نموذج أليكسيس دي طوكفيل الباحث: د. إبراهيم الهياوي المملكة المغربية

### الملخص:

يعتبر طوكفيل أبرز رواد التقليد السوسيولوجي الذي انطلق من تجليات الديمقراطية لتشخيص المجتمع الحديث وكشف فرادته عن الأنظمة السوسيوسياسية الاستبدادية والتقليدية، خاصة وأن الحقيقة الديمقراطية حسب فهمه تشكل موضوع علم الاجتماع العام وسوسيولوجيا السياسة حصراً، إنها ظاهرة تتطلب عدة منهجية تستحضر متغيرات اجتماعية ومؤشرات اقتصادية وثقافة وسياسية مؤثرة فيها، تصنف مؤسسات المجتمع وفعل الأفراد بين ديمقراطية وتسلطية، ولأن الظاهرة الديمقراطية عنده ميزة تنفرد بها المجتمعات الحديثة، هذا الاعتقاد دفعه للتأكيد على دراسة الديمقراطية كظاهرة اجتماعية تتجلى في الحرية والمساواة، ولأنه سوسيولوجي اقترح تشخيصاً علمياً للديمقراطية يجمع بين البعد السوسيوسياسي (الحرية والمساواة)، وبين الحياة المادية للإنسان الديمقراطي، لذلك قدم مؤشرات التدافع الحاصل بين الوجه الديمقراطي للمجتمع والحياة المادية للناس، تدافع تختزله جدلية السياسة والاقتصاد في دفع أو كبح سير المجتمع نحو انتقالي ديمقراطي مكتمل، وعليه تحاول هذه الورقة تقديم قراءة سوسيولوجية لجدلية الاقتصاد والديمقراطية في الفكر الطوكفيلي عبر بحث غايات الدولة الديمقراطية وشعور الناس بالهناء والرفاه المادي، الذي يحققه التكامل بين الديمقراطية والتجارة، والديمقراطية والعمل، كتكامل يضمن تقدماً مستقراً للمجتمع الديمقراطي.

**الكلمات المفتاحية:** المجتمع الحديث، الديمقراطية، المجتمع الديمقراطي، العمل، التجارة.

## مقدمة

لا تروم هذه الدراسة؛ تأصيل فكرة الديمقراطية عند أليكسيس دي طوكفيل، كما لا تتغيا استرجاع المقارنة السوسيو تاريخية بين بنيات نظام قديم-(أرستقراطي)، ونظام جديد وليد ثورة اجتماعية في أوروبا، عاشته أمريكا بعد استقلالها ، بل تهدف بحث إشكالية تعالق الديمقراطية كتجربة سوسيو سياسية بالاقتصاد كحياة بشرية مادية، وعلة هذا التوجه يرجع لكون دارسي الظاهرة الديمقراطية الطوكفيلية قصّروا نظرهم لهذه الظاهرة في قضاياها السوسيو سياسية كالحرية والمساواة الاجتماعية وسيادة الشعب والاستبداد الديمقراطي كقضايا مكنت من تصنيف طوكفيل كعالم اجتماع. وكونه سوسيولوجي؛ لا يعني إغفال تواشج الاقتصاد ببناء ودينامية المجتمع والفعل الديمقراطي، فلقد درس مقارنا تأثير المال والتجارة والأجر والعمل على نمط العلاقات الاجتماعية والممارسات السياسية بين نظامين: نظام ديموقراطي قائم على المساواة، وآخر استبدادي يحكمه التفاوت واللامساواة.

إن ملاحظة تأثير وتأثر الديمقراطية بمعطيات اقتصادية لا يسمح لنا بتسمية طوكفيل عالم اقتصاد، إنه سوسيولوجي ينظر للاقتصاد كظاهرة سوسيو سياسية مجسدة في ممارسات واختيارات مجتمعية تفصل المجتمع الديمقراطي أو الاستبدادي، فتحليل طوكفيل يختلف عن تحليل كارل ماركس الذي اعتبر الاقتصاد محركا وموجها للتاريخ والوعي الاجتماعي والسياسي للأفراد والطبقات، في المقابل درس طوكفيل الاقتصاد كجزء من بنية الديمقراطية، بنية يصعب تحقيقها بالاكتماء ببعد سياسي نظري كالحرية، وهو البعد الذي تدور حوله مختلف كتبات فكر الأنوار، إنها شق عملي متعلق بممارسات الناس الاجتماعية والاقتصادية. بناء على ذلك ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية: كيف تمنح الديمقراطية الناس حياة الرفاه؟ وما علاقة الديمقراطية بازدهار التجارة؟ وإذا افترضنا أن مجتمعا ما ديموقراطي كيف أصبح العمل سلوكا محترما وشريفا بعدما كانت الأرستقراطية تحتقر العمل البدني؟

## أولا: من غايات الديمقراطية تحقيق الرفاه

يربط طوكفيل في تحليله السوسيولوجي للمجتمع الديمقراطي الحديث؛ بين الديمقراطية ومبادئها الحرية والمساواة الاجتماعية، ولعل أهم توابع المساواة والحرية عنصرين أساسيين هما:

السيادة الشعبية.

وتحقيق الرفاه.

إن انتصار الديمقراطية في أوروبا التي ثارت في زمن طوكفيل على النظام القديم رهين بانتصار المساواة الاجتماعية التي تعني تساوي الكل أمام القانون، وحق الجميع في الثروة وفي العمل المريح، فليست المساواة امتلاك الجميع لنفس الموارد المالية ووسائل الإنتاج ونفس العمل، أو هي غياب الطبقات الاجتماعية، إنها تتصور "مجتمعا يشعر فيه الناس جميعا شعورا متساويا بالمحبة والاحترام للقوانين التي يعتبرون أنفسهم واضعوها"<sup>1</sup>، وهي أيضا إدراك صاحب الحق بأن حقه مكفول بقوة القانون. تلك إذن مبادئ تخلق مجتمعا ديمقراطيا وديناميا، يمنح الجميع فرصة امتلاك الثروة، دون عوائق سوسيولوجية تُصيّر الفقر والغنى قدرا اجتماعيا، حيث يخلف الفقير لابنه وراثته الفقر، بينما الغنى احتكار طبقي محدد سلفا بمنطق الأرستقراطية. وعليه نحن أمام شروط تحقق الديمقراطية:

أولها التحرر من قيود العبودية التي فرضها النظام القديم.

وثانيها تساوي الناس جميعا في الحظوظ والفرص.

هذان العاملان يجعلان المجتمع الديمقراطي أقل بؤسا وشقاء حتى وإن كانت فيه "الملذات أقل إسرافا-مقارنة بالمجتمع الأرستقراطي- ولكن الاستمتاع بوسائل الراحة والنعم تكون أعم وأشمل"<sup>2</sup>.

إن وصفا سوسيولوجيا لتعاليق دينمية المجتمع الديمقراطي بالبنيات الاقتصادية أفعال أو مؤسسات؛ تجارة أو مهن أو استثمار، يقتضي فهم تعلق الإنسان الديمقراطي بالمساواة من ناحية، وأن الغاية من المجتمع الديمقراطي هو تمكين كل أعضائه بالرفاه من ناحية أخرى، لأن أبرز ملامح هذا المجتمع عناية الفرد؛ أو لنسميه الإنسان الديمقراطي؛ بمصلحته، وتعبيره المستمر والمتنامي عن حبه للرفاه واليسر المادي، وكان هذا التعبير أجدر بتحطيم الروابط الاجتماعية التقليدية في أوروبا، إذ أصبح الإنسان مولعا بحقه في إشباع رغباته أكثر من حفاظه على تقاليده، لكن الإشباع يظل أجوفا بدون رفاه مادي ويُسر اقتصادي، ووفرة الموارد والبضائع في المجتمع، وبالتالي فرغبة الإنسان الديمقراطي في إشباع متعه تخلق فيه ميلا محمودا نحو تحصيل ربح سريع باستغلال المتاح من الفرص، أو بنشاط تجاري ومهني متعدد، تلكم الفرص والأنشطة والمهن تنعكس مباشرة على البناء الاجتماعي وعلى ديناميته، فالتجار سيغدون طبقة غنية مؤهلة للتأثير في الشؤون السياسية بقوة النفوذ المادي، ولكن تأثيرها هذا بقدر ما هو غاية الديمقراطية بقدر ما هو خطر على الديمقراطية، لأنه سيولد تفاوتات اجتماعيا يخرم

<sup>1</sup>Tocqueville : de la démocratie en Amérique; tom 1; op cit; p 45.

<sup>2</sup>Ibid: p 46.

شرط المساواة الضروري في الديمقراطية الحديثة، ولذلك أقر طوكفيل بأن مواجهة هذا الخطر يكون عبر حكومة ديمقراطية لا تسمح بتجمع الثروة في يد أقلية اجتماعية، فتجمعها قد يشكل أرستقراطية الثروة في الديمقراطية، فيسقط المجتمع الديمقراطي في تناقض مع مبادئه، وللتغلب أو التخفيف من هذا التناقض لا مناص من ربط المساواة بالفراه والميل إلى الكماليات، "فكل تحسن يقع في شؤون التجارة بالسلع والصناعة يخلق حالات جيدة من المساواة بين الناس"<sup>1</sup>.

### ثانيا: ازدهار التجارة ميسم ديمقراطي

في مؤلفه الديمقراطية في أمريكا، قدم طوكفيل أمريكا كبلد ديمقراطي من جوانب عدة، فسياسيا البلاد عبارة عن اتحاد فدرالي بين ولايات عدة، يعمل الاتحاد على وضع وتنظيم سياسة البلاد والسهر على أمنها وسلامتها ووحدتها، وهذا العمل تقوم به مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية (الكونغرس- الحكومة الفدرالية- المحاكم)، إنها مؤسسات محاكمة للمركزية السلطة، بما هي نزع احتكار ولاية أو مدينة أو فئة للسلطة، فمنذ تأسيس الولايات المتحدة، أي بعد استقلال البلاد عهد جورج واشنطن؛ انطلق مبدأ التداول على السلطة التنفيذية بانتخابات رئاسية كل أربع سنوات، انتخابات يوطرها الدستور الفدرالي الذي ضمن لكل ولايات الاتحاد ممثلين لها في المؤسسات التشريعية، ويتولى الحزب الحاكم السلطة بعد انتخابات شهابية وأخرى عبر الكونغرس، كما شدد الدستور على استقلالية السلطة القضائية، معززا بذلك مبدأ فصل السلط كفعل ديمقراطي جوهري، إنه مبدأ بمثابة قوة الديمقراطية سياسيا، ويصبح أكثر جاذبية اجتماعيا لحب الإنسان الديمقراطي للمساواة.

إذا كان ماكس فيبر قد ربط جنيا لوجيا العقلانية الغربية بروح البروتستانتية، فإن طوكفيل أرجع قوة الاقتصاد الأمريكي وديناميته إلى النهج الديمقراطي، فلضمان ديمومة آمنة للاتحاد نطّم المشرع الأمريكي مختلف العمليات السوسيو اقتصادية، عبر سن قوانين عمل التجارة الخارجية، والتجارة الداخلية بين مختلف ولايات البلاد، وبالتالي تقنين المعاملات الاقتصادية بين الشركات والمواطنين.

تساعد بنية السلطة والقوانين في المجتمع الديمقراطي بتنامي الحياة التجارية خاصة إن كان المجتمع ليبراليا حال أمريكا، ففكرة الاتحاد هي الجزء الأهم في سياسة إعداد التراب الأمريكي الذي بوأ التجارة الأمريكية قوة وازدهارا، ولضمان ديمومة هذا الازدهار؛ انتبه المشرع الأمريكي لتواشج السياسة بالتجارة، لذلك اجتهد في ضبط حركة الثانية مستحضرا عوامل عدة انعكست إيجابا على المجتمع

<sup>1</sup>Ibid: p 40.

الأمريكي عبر ضمانه وفرة السلع، وعلى المقاولات الأمريكية التي وسعت دائرة معاملاتها التجارية، ونختصر هذه العوامل في:

أولا العامل الجغرافي، فالبلاد أمة بحرية عظيمة، وصاحبة سواحل ممتدة، وأنهار طويلة، إذ "الطبيعة هيأت الولايات المتحدة لتكون أمة بحرية عظيمة"<sup>1</sup>، والسواحل والمرافئ والأنهار الطويلة من أساسيات تجارة أمنة، ازدادت ازدهارا كلما أُضيفت لها قوة الاتحاد، ولأن سكان هذا الاتحاد محتاجون لبضائع وبيع، بعضها يُنتج محليا زراعة أو صناعة، وبعضها يُستورد من أوروبا، على اعتبار أن أوروبا القارة الأكثر احتكاكا بأمريكا، فالبلاد في الأصل مستعمرة إنجليزية، استقبلت هجرات متلاحقة من مختلف الدول الأوروبية وبخاصة البريطانيين منذ فترة ما بعد اكتشاف العالم الجديد، ومع استقلال البلاد بادرت الدولة والمقاولات إلى الحلول محل الإنجليز الذين كانوا يحتكرون النشاطات السياسية والاقتصادية إبان الاستعمار، فلم تعد حاجيات البلاد متوقفة على ما يأتي من أوروبا، بل اتبعت مسلكا اقتصاديا آهلهما للتصدير، لتتحول إلى مزود لأوروبا من ما فاض عن احتياجاتها من السلع، فتبنت البلاد منذ ذلك سياسة تجارية خارجية منفتحة.

ثانيا العامل التقني، فلقد وصف طوكفيل تأثير العامل الطبيعي والجغرافي على ازدهار التجارة؛ لكن حسه السوسيولوجي قاده للانتباه لتأثير العامل التقني، وهو عامل يتمظهر في آليات الملاحة ونفقاتها ونتائجها الاقتصادية، فبعد اعتناق أمريكا من قيود إنجلترا السياسية والتنظيمية، لاحظ طوكفيل ميولات الأمريكيين الإنجليز نحو العمل في الملاحة، بتقنيات ملاحية ساهمت في تخفيض تكاليف حركة السفن وزادت من حمولتها، وكثفت أنشطتها التجارية خارج حدود الاتحاد، وكان لهذا الأمر عاقبتان:

– الأولى مضاعفة الربح.

– والثانية إسهام التجار بكيفية غير مباشرة في تحقيق الأمن المجتمعي.

لقد مكنت فئة التجار البلاد والمجتمع من السلع، بتكاليف منخفضة قدمت للناس سلعا أوفر وبأثمان أقل، وهذه المكاسب منحت التجار رساميل عدة، إذ وهبتهم حظوة اجتماعية، وضاعفت رأسمالهم باستفادتهم المباشرة من صادراتهم نحو أوروبا، فتطورت ملاحظتهم؛ إلى درجة استطاعت سفنهم ملأ موانئ مدن أوروبية عظيمة كلوهاافر في فرنسا ولغربول في إنجلترا على حد قول طوكفيل، وتحول التاجر الأمريكي من مستهلك إلى منافس لنظيره الأوروبي، خاصة وأن سفنه أصبحت تتحرك نحو العالم بسرعة أكبر

<sup>1</sup>Ibid: p 581.

وبنفقات أقل وبسعر أكثر من الأوروبية، فلم يقتصر هذا التاجر على دور المنافسة؛ إنما اجتهد للانتصار على غريمه الأوروبي لا في الملاحاة فقط، وإنما في تقديم خدمات لبلاده ومجتمعه، هذه الانتصارات أثمرت تجارة عظيمة بنتائج مباشرة مست حياة الشعب الأمريكي، ولم يكن التاجر قادر على تحقيق هذه الانتصارات دون الديمقراطية، فلقد أفاد واستفاد من الديمقراطية، حيث ملاحظته قللت حجم الأعباء الاقتصادية على الدولة، التي ستسهر دائما على تحفيز التجار بقوانين واضحة ولينة.

إن تعاضم التجارة الأمريكية خلال القرن التاسع عشر واكب تحولات كونية، أولها ضعف وتراجع الدول الإسلامية اقتصاديا وسياسيا، ضعف وضعها محط أطماع إمبريالية، وثانيها ميل الأمم الأوروبية خلال لحظة تعاضم التجارة الأمريكية إلى التنافس والتحاسد حول أسواق خارجية لتصريف فائض الإنتاج الصناعي، تحاسد تحول من خطة اقتصادية إلى خطة إيديواستعمارية، خطة فرضت على المستعمر تحويل وظيفة أسطوله التجاري نحو تعزيز سفنه الحربية، وما يتبع هذا التحويل من تزايد نفقات نشاط السفن التجاري والحربي معا، في الوقت الذي حافظت السفن الأمريكية على وظيفتها التجارية فقط لتقليل نفقاتها، خاصة لما اتجه الأمريكيون للبحث عن سبل تطوير أنظمتها، وآليات بنائها وتقنيات سرعتها وتحريكها حتى تقطع مسافات أطول في زمن أقل، وهذه التباينات التقنية عامل محفز سيكولوجيا واقتصاديا للتاجر الأمريكي لتنويع وتكثيف تجارته، وتخفيض أسعار البضائع في بلاده، مقابل غلائها في أوروبا، والنتيجة السوسيواقتصادية تحقيق دينامية تجارية ورفاه مادي.

ثالثا تنويع وتعدد المهن عند الأمريكي، في هذه النقطة سنتحدث عن ثقافة العمل وطبيعة ميولات الأمريكي إبان القرن التاسع عشر، فالأمريكي شخص يربط بين إشباع رغباته بالعمل، بحرث أرضه، وحياسة ثوبه، وصنع احتياجاته، وقد أنجز هذه الأعمال مستغلا خيرات الطبيعة في بلاده، ورغم أن أمريكا خلال هذا العهد لم تضم علماء ولا مهندسون كما هو الحال اليوم، لكن هذا لم يمنع الأمريكي من تجويد صنعيته، وتغيير وتطوير وسائل عمله، فلا عجب من أن "الأمريكيون يغيرون من الوسائل التي يكسبون بها أرزاقهم... كما أنهم لا يتقيدون دائما بقواعد المهنة المقررة"<sup>1</sup>، فهم على الدوام منفتحون على العمل في مهن جديدة ومتعددة (محاماة وطب وزراعة...)، مستخدمين وسائل عمل ترفع أرباحهم، والرغبة في الاستزادة والربح هذا يميز الثقافة وحتى الفلسفة والعقلية الأمريكية، أقصد الميل البراجماتي الذي يوجه حياة الأمريكي وعلاقته بكل شيء، فالشيء المفيد هو الشيء الوحيد الذي يستحق العناء.

<sup>1</sup>Ibid: p 586.



إن فكرة التغيير والتجديد دائما ما كانت متصلة عند الأمريكي بفكرة التجويد والتحسين، وما يستحسنه هو ما كان صالحا بأثار إيجابية مباشرة أو غير مباشرة على الفرد والمجتمع، وهذه العقلية أثرت مباشرة على الاقتصاد الاجتماعي، من حيث أن كل الأمريكيون يجتهدون ويخاطرون من أجل الأحسن، ولم يسلم حقل السياسة والقوانين من هذه العقلية، وكذا حقل الحياة المنزلية ومختلف المبادرات والأعمال، بما في ذلك التجارة الداخلية والخارجية، إنها عقلية جعلت التاجر الأمريكي حسب طوكفيل "أرخص تجار العالم وأسرعهم تلبية للطلبات والاحتياجات"<sup>1</sup>، والقصد حاجيات كل فئات الشعب الأمريكي، حيث ملأت تجارته السوق الداخلية بمختلف السلع، ولهذه العقلية النفعية نتائج مباشرة على الاقتصاد الاجتماعي، فمن ناحية تجعل التاجر يزداد ثراء، ومن ناحية تحقق الرفاه لباقي الأفراد والفئات.

رابعا العامل السياسي، فما منح أهمية للمعطي الجغرافي والتقني في ازدهار التجارة هو تأثير الخيار السياسي للبلاد؛ خيار الاتحاد الفدرالي الذي أنشأه الشعب الأمريكي فور الاستقلال، فماذا لو تم حل هذا الاتحاد؟ هل ستتضارب وتتعارض مصالح وقوانين كل ولاية عن الأخرى؟، كيف سيكون وضع التاجر الأمريكي بدونه؟، ستصبح أقصى طموحاته المتاجرة مع ولاية أخرى؟، قد يكون الاتحاد وقوانينه خلق تاجرا أمريكيا عالميا، فماذا لو استقل الشمال عن الجنوب الأمريكي؟ ستصبح سلع وحاجيات كل منطقة في وضع مقلق؟، أي سيفتقر الشمال لخدمات الجنوب، أو أن هذا الانشقاق سيجعل جهة تعيش الرخاء والرغد وجهة تعيش العوز، وستتباين أثمان نفس السلع بفعل الجمارك، وبالتالي لن يكون بمقدور السلطة التحكم في مخاطر غياب اتحاد، هل هذا الانشقاق سيولد نغرات سياسية متعارضة وعداء بين مناطق الرفاه ومناطق العوز؟. ربما هذا الوضع السياسي خادم لمصالح الاقتصاد الأوروبي صناعا وتجاريا.

بفعل خيار الاتحاد قدم طوكفيل توقعا يقضي بهيمنة الأمريكيين على التجارة العالمية، فتحليل سياسي للتجارة قد يجعلنا نقول بأن حل الاتحاد قد يقوي الملاحاة الأمريكية، لأن ولاية تجارية سترتبط بولاية أقل تجارية، بمعنى لن تفيد الثانية الأولى بل ستنظر قوتها بحماسة، غير أنها ستستفيد من ذلك بطريقة غير مباشرة، لكن الاتحاد السياسي والتجاري لم يضعف التجارة الأمريكية، بل "بوأها الصدارة في مصالح البلاد القومية"<sup>2</sup>، وهذا أكبر رهان سياسي واقتصادي واجتماعي للبلاد والشعب، فكل الولايات بما فيها الولايات الغير التجارية ستضحي من أجل حماية هذه التجارة، لأن التجارة ستساهم بشكل جاد في تحقيق الأمن القومي والسلم الاجتماعي.

<sup>1</sup>Ibid: p 587.

<sup>2</sup>Ibid:p 590.

### ثالثا: قيمة العمل في المجتمع الديمقراطي

لم ينطلق طوكفيل من القضية الفلسفية القائلة بأن العمل خاصية إنسانية تفصل السلوك الحيواني عن السلوك الإنساني، لقد انطلق سوسيولوجيا من اعتبار الأمم الديمقراطية تمنح العمل قيمة إنسانية، فمهمته عند الإنسان لا تتوقف عند إشباع الملذات والشهوات، إنه وسيلة تعطي الرفاه لأفراد المجتمع، فالعمل سلوك إنساني أمثل يسمح باستخدام أفضل للموارد المادية والطبيعية والبشرية، وتزداد أهميته في المجتمع الديمقراطي كلما تماهت النشاطات الإنسانية مع تساوي الناس في الأحوال، وفي فرص تحسين وجودهم الاجتماعي، فسممة المجتمعات الديمقراطية أنها "لا توجد فيها ثروات موروثية، فكل إنسان فيها يكسب رزقه بالعمل"<sup>1</sup>، اعتمادا على كد يده، أو على عمل أبيه، مما يعني أن دلالات الوجود البشري واستمراره تستلزم استحضار مفهوم العمل.

ترفع الديمقراطية مقام العمل؛ فتراه سلوكا شريفا ومحترما، سواء كان عملا فلاحيا أو صناعيا أو تجاريا، فيتحول العمل إلى آلية تحرر الإنسان، أما الحضارات والمجتمعات القديمة فاعتبرته مهمة العبيد وعامة الناس، في هذا الفهم يتفق ماركس وطوكفيل في النظر للعمل كوسيلة للتخلص من بقايا الاستبداد (أرستقراطي عند طوكفيل- وبورجوازي عند ماركس)، إنه سبيل حسب طوكفيل للانفكاك من كل الأنظمة المحقّرة للعمل العضلي، أو تلك التي تقف احتراما فقط للصناعات العقلية النخبوية، والتي تحمل معنى إيديولوجيا حسب الفهم الماركسي، فأوروبا القرون الوسطى كانت تعتبر العمل الموجه نحو مراكمة الربح المادي عملا محتقرا، فالغنى يورث، والفقر أيضا يورث، وكان المأجورون يدعون لامبالاتهم بالربح، حتى لا يصنفون ضمن فئة الوسائل عبيد وآلات وعامة الناس، فكل من يشتغل جسديا محكوم بشهوة حيوانية، حيث تفكيره لا يتجاوز حدود إشباع ملذاته الحسية، وهكذا كان الموظفون والمأجورون "يحفظون بفكرة الربح منفصلة عن فكرة العمل، وعلى العكس من ذلك في البلاد الديمقراطية هذه الفكرتان متحدتان دائما اتحادا حسيا"<sup>2</sup>، حيث لم يعد العمل العضلي عيبا اجتماعيا، إنه شرف وشأن محترم، خاصة وأنه السبيل الإنساني لمراكمة الثروة، دون استغلال الناس أو بناء الرأسمال باستعبادهم، وبالتالي فالرغبة في الكسب؛ سواء كان الكسب ماديا أو رمزيا، رغبة مكفولة حقوقيا للجميع، ولعل هذا يفسر قول طوكفيل بأن العمل ضرورة شريفة من ضرورات أحوال البشر، ففي البلاد الديمقراطية لا يُوصم

<sup>1</sup>Tocqueville Alexis De: de la démocratie en Amérique; tom 2; édition GARNIER-FLAMMARION; 198; Paris; p 191.

<sup>2</sup>Ibid: pp 191-192.



العامل نفسه بالمنحط أو الهامشي لأنه يتقاضى مُرتبًا، بل يتولد لديه اعتزاز يحطم كل شعور بالمهانة، لأن رئيس الولايات المتحدة بجلال قدره يتقاضى مرتبا شهريا نظير أدائه عمل سياسي.

صحيح أن أعمال الناس تختلف زيادة أو نقصانا، خفة أو كثافة، عقلا أو جسدا، لكن الأجر يوحدنا، وسواء قلّ هذا الأجر أو عظم، يهب كل مهنة؛ بغض النظر عن نوعها؛ شرفا وتقديرا اجتماعيا، لكون الإنسان كائن اجتماعي، يفرض اجتماعهم تبادل المنافع والمآرب، وبالتالي يجب أن يتقاسموا نفس التصور الشريف حول العمل.

تتميز البنية السوسيواقتصادية للمجتمعات الديمقراطية بتعدد واختلاف مهن الناس، والمعلوم أن الاختلاف سمة الديمقراطية، إذ لم يعد الناس فئتان محكوم عليهم قبل ولادتهم أن يكون أعضاء ضمن إحدى هاتين الفئتين: عبيد أو أسياد، عبيد يقرر السيد المستبد ما سيقومون به. لقد تغيرت أحوال الناس بتحول العمل إلى فن نافع، يجنب العامل من أن يصبح عالة غير مساهم في دينامية جماعته، إن العامل يصير رجلا نشيطا وحرًا، قادرا على كفالة أسباب قوته، بل رزقه ورزق من يعولهم، فيكون سيدا على نفسه قائدا لمن يعولهم وقودتهم أيضا في الكفاءة، وهذا النموذج من الرجال أبعد من أن "يحيا حياة الكسل والدعة، وله غنى يُشعره بأنه بعيد عن العوز والفاقة"<sup>1</sup>، وعليه قد يخاطر بتغيير مهنته نحو مهنة يرى أنها مربحة أكثر، وضامنة له تحسين أحواله الاجتماعية.

إن نوعية عمل الناس متغير سوسيولوجي وظفه طوكفيل للتمييز بين نظام اجتماعي وسياسي استبدادي؛ وآخر ديمقراطي، فالنظام الأول تتسيده طبقة حاكمة غنية تشغل بالها بالمسائل الرئيسية، غير عابئة بالمجهود البدني التي تحتاجه أعمال التجارة والصناعة والفلاحة، طبقة جوهر عملها إصدار الأوامر والتحكم في الناس عبيدا وأقنان وسائر الخدم، فنحن أمام بناء طبقي يحدد مهمة الخدم والسادة، فالعمل العضلي ذو القيمة الاجتماعية الأدنى وظيفه الخدم، ولو ظهر أن رجلا نبيلًا مال نحو عمل عضلي لردّته الهيئات الأرستقراطية بأعرافها وأحكامها. لكن وضع العمل مقلوب في النظام الثاني القائم على ما يلي:

أولا: البناء الاجتماعي في المجتمع الديمقراطي ليس قدرا اجتماعيا، إذ يمكن للأفراد الصعود أو النزول في سلم البناء الطبقي وفق أنشطتهم المهنية.

ثانيا: المجتمع الديمقراطي يتأسس على توافق بين فكرة الديمقراطية مع فكرة تنوع العمل.

ثالثا: بمقدار حب الإنسان الديمقراطي للمساواة؛ طبيعة النظام الاجتماعي الذي يعيش فيه تخلق فيه حب الثراء.

يرث الإبن ويحافظ على ثروة وسمعة أبيه، وينال شرف انتماؤه الاجتماعي الأرستقراطي من إرثه العائلي، ويرجو دائما أن يكون أثرى من والده، ولكنه لا يحقق رجائه من خلال العمل، بل من خلال استغلال العبيد، والسيطرة على الأرض. هذا الرجاء من الأشياء المحمودة في المجتمعات الديمقراطية، لأن "معظم الأغنياء يرغبون في استزادة الثروة"<sup>1</sup>، غير أنه يتحول إلى عقلية اجتماعية محترمة وممكنة إذا اعتمد الإنسان وسائل الربح السريع، سواء عبر أعمال الصناعات أو التجارة وهي أسرع وسائل الثراء، والاشتغال في إحدى الصناعات أو التجارة يفسر إعراض المجتمعات الديمقراطية عن العمل الزراعي مقارنة بالأعمال الصناعية والتجارية، فهذه الأخيرة تمكن صاحبها من استغلال وقت الفراغ، لتحقيق ربح مضاعف، بممارسة مهن عدة، ولهذه المعطيات دلالة ديموقراطية لأن الانتماءات الاجتماعية والقناعات الإيديولوجية للأفراد لم تعد تحرّم ولا تهين أي عمل صناعي أو تجاري يقوم به الغني أو الفقير فكلاهما سواء، فالناس في البلاد الديمقراطية غير ملزمين بآداب معينة تحد انتماءهم الاجتماعي، وتحول أمام الصعود أو النزول في سلم التراتب الاجتماعي، لأن أي حائل يُفقد الإنسان شرفه ينتزع المعنى من الوجود البشري الفعلي، فالانتماء الطبقي للفرد ليس معيار لتجريم النشاط التجاري أو الصناعي، إن ما يُجرّم العمل هو مخالفته للقانون وإحاقه الأذى بالآخرين.

البناء الاجتماعي للبلاد الديمقراطية يتكون من طبقتين أساسيتين أغنياء وفقراء، الطبقة الغنية غالبا ما تهيمن على التجارة، وقلة منها تقتحم العمل السياسي، وانشغال غالبية الأغنياء بالتجارة راجع لقلة وقت الفراغ في العمل السياسي؛ كعمل يضيق أي ميل لامتهان صناعة إلى جانبه، واختيارهم التجارة مقارنة بالسياسة صيرهم رأسماليين أثرياء، وهذا لا يعني أنهم لا يؤثرون في الشأن السياسي، فقوتهم المالية تفرض على الدولة تبسيط المساطر أمام أعمالهم. في المقابل طبقة الفقراء أكثر تفضيلا للصناعات والحرف اليدوية، لأنها لا تمتلك وسائل الإنتاج سوى مجهودها العضلي، أما التجارة فتبقى طموح في خيال الجماهير قابل للتحقق إن راكم الإنسان ثروة. هذا التباين الاجتماعي للعمل يحفز الغني للمغامرة بثروته وتجارته ومشاريعه الصناعية لزيادة الربح، ويمنح للفقير حق الطمع في تحسين وضعه المادي، وهو أمر ضئيل التحقق في مجتمع أرستقراطي يضع آداب وقواعد يُجرّم هتكها، لكن قوانين البلاد الديمقراطية تدعم الرغبة في تحصيل الثروة، كشعور يسهم في بناء مشاريع ضخمة، رهينة بتقلبات هذه البلاد، فنجاح

<sup>1</sup> Ibid: p 194

المشاريع يعيش باستمرار على صور الحظ والمصادفة، وهو ما لاحظته طوكفيل في أمريكا حينما قال بأن الأمريكيين "يميلون إلى جميع المشاريع التي يلعب فيها الحظ دورا بارزا"<sup>1</sup>، كما لاحظ تقدم الشعب الأمريكي فور استقلاله نحو التجارة والصناعة، حيث جازف هذا الشعب بتقدمه هذا، ولم يتراجع فيها "أفقر عضو من الجمهورية، وأيضا أكثرهم ثراء في ضم جهود بعضهم البعض لتحقيق هذه الغاية"<sup>2</sup>، أي تحقيق مشاريع صناعية وتجارية ضخمة، إنها المشاريع التي خلقت أمريكا كبلد متقدم، إلى درجة أن المزارعين الأمريكيين لم يكتفوا بالنشاط الزراعي على حد ملاحظة طوكفيل؛ فانشغلوا بحرفة أخرى إلى جواره، بل "إن معظمهم جعلوا من الزراعة تجارة"<sup>3</sup>.

إن تطور الصناعة مقارنة بالتجارة في البلاد الديمقراطية أمر أقلق طوكفيل، فهذا التطور من شأن أن تكون له نتائج عكسية على الديمقراطية، فقد تُخلف الصناعة المتطورة أرستقراطية جديدة من ناحية، كما أن تطورها يستلزم تطور أدوات الإنتاج المعينة للعامل في الإنتاج من ناحية ثانية، فيغدو الإنتاج أيسر وأسرع وبتكاليف أقل، وهذه النتائج الإيجابية (ربح الوقت-وانخفاض التكاليف-وزيادة الإنتاج) جيدة على المستوى الاقتصادي، لكنها سيئة إنسانيا، وكأنها وصاية جديدة على العقل، فطاقة العامل الإبداعية والعقلية ستصبح طاقة محدودة، بفعل صرامة العمل المتسلسل الذي يعتمد على تقنيات العمل لا على ذكاء العامل، وهذا التعارض بين التقنية والإنسان سيخلق عاملا يزداد كل يوم مهارة ويقل اجتهادا، "حتى أنه يحق لنا القول إنه كلما تحسن عاملا انحط إنسانا"<sup>4</sup> فتتحول ذاتية العامل إلى شيء ووسيلة، فكيف سيكون عقل رجل أنفق عشرين عاما من عمره في صناعة رؤوس الدبابيس؟.

لا نقول أن طوكفيل هنا يتوافق مع ماركس الذي اعتبر التعارض بين التقنية والإبداع، والآلة وقيمة الإنسان في العمل مظهرا أساسيا من مظاهر الاستلاب، لقد اعتبره طوكفيل مظهرا من مظاهر الاستبداد الديمقراطي حتى وإن لم يعلن ذلك صراحة، لكنه واضح في دلالات مفهوم الحشود الطوكفيلية.

<sup>1</sup> Ibid: p 195.

<sup>2</sup> Ibid: p 196.

<sup>3</sup> Ibid: p 196.

<sup>4</sup> Ibid: p 199.

## خاتمة

طرح التقليد السوسيولوجي جدلية الاقتصاد والسياسة في مجتمع ما بعد الثورتين الصناعية والفرنسية، من حيث هما لحظة سوسيوتاريخية واقتصادية تعكس الانتقال من مجتمع إقطاعي بإيديولوجيته المحافلة لهيمنة أفكار أرستقراطية أو استبدادية تزدري العمل وتقصره على الخدم، إلى مجتمع حديث يعتبر العمل ماهية من ماهيات الوجود البشري، وفاعلية إنسانية تضمن الازدهار. وتقدم المجتمع الحديث وليد تحولات صناعية عرفتها أوروبا القرن التاسع عشر بالأساس، أي الثورة الصناعية التي خلفت طبقة بورجوازية تمتلك وسائل الإنتاج، وطبقة عاملة تباع قوتها العضلية مقابل أجر، وهي ثورة أكسبت الطبقة الغنية فرصة مراكمة الثروة من خلال العمل الصناعي والتجاري، وجعلت الفقراء عمالاً، وهذا الوضع السوسيواقتصادي فرض على علماء الاجتماع تشخيص جدلية الدولة والاقتصاد، وتأثير الاقتصاد على البناء الطبقي للمجتمع، وما يتمخض عن هذا التأثير من ظواهر سوسيوسياسية واقتصادية تحتاج تأطيراً قانونياً وسياسياً؛ خاصة مسألة الإنتاج وعلاقته بوضعية العامل، والأجرة، وفائض القيمة وطاقته العامل الإبداعية والعقلية، كل ذلك عَقَد أي محاولة لاختزال جدلية المجتمع والاقتصاد والدولة في المجتمع الحديث في تحليل متسرع.

عموماً؛ يمكن النظر للعمل ونشاط الناس المهني وبنية الاقتصاد كمدخل لمعرفة نمط المجتمع قديم أو حديث، ديموقراطي أو استبدادي، أرستقراطي أو رأسمالي أو اشتراكي، فالتحليل السوسيولوجي لعلماء الاجتماع لبنية المجتمع أدرك أهمية الديمقراطية في تشخيص جدلية الاقتصاد والسياسة والعمل والتجارة في سياقهما التاريخي والسوسيوسياسي، فمثلاً استغلال البورجوازي للعامل يختلف عن استغلال النبيل للفقير، فاستغلال البورجوازي للعامل منح الأول فائض القيمة حسب التحليل الماركسي، بينما شيئاً الثاني وصيرته مستلباً، وهو الوضع الذي يبرر دعوة ماركس للثورة الاشتراكية التي ستؤدي إلى تأمين وسائل الإنتاج، وستمنع استمرار خدمة الدولة للطبقة المهيمنة، كما أن طبيعة العمل في المقابلة مظهر التنظيم العقلاني الغربي، حيث قوة التنظيم تُستمد من تقسيم العمل ووضع العامل في مكانه حسب كفاءته لا حسب كارزميته أو تقاليده؛ فكل تنظيم محكوم بيروقراطياً بضوابط تحدد فعل السلطة في المجتمع الغربي حسب ماكس فيبر. غير أن طوكفيل؛ وبرغم من أنه جعل الميل نحو الصناعة مقارنة بالزراعة علامة من علامات الديمقراطية وبالتالي المجتمع الحديث، إلا أنه أبدى تخوفاً من الصناعة مقارنة بالتجارة، لأن احتكار طبقة اجتماعية للصناعة قد يزيدها ثراءً، فتتشكل أرستقراطية جديدة من رحم الديمقراطية، وتحاشي هذا الوضع يتطلب أنشطة اقتصادية ديموقراطية، بمعنى أن يصبح العمل

والتجارة عنوانا من عناوين المساواة الاجتماعية بالمعنى الذي حدده طوكفيل، وهو الذي يقول بأن الديمقراطية تؤثر بالإيجاب على علاقة الخدم بالمخدومين، فإذا أصبحت العلاقات الإنسانية محكومة بمنظومة قانونية وأخلاقية فسنصبح أمام مؤسسات تميز المجتمع الديمقراطي، فالمؤسسات الديمقراطية هي التجسيد لتساوي الجميع في الاستفادة من خدماتها والخضوع لقوانينها، والمؤسسة فاعل ديمقراطية ومظهر اجتماعي وحقوقى للديموقراطية، وهذا ما دفع طوكفيل للقول بأن المؤسسات تصبح ديمقراطية أكثر كلما دافعت عن مسألة رفع أجور العمال.

## لائحة المراجع

- توكفيل أليكسي دي: الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمين مرسى قنديل، تصدير محسن مهدي، عالم الكتب القاهرة، الجزائر 1 و 2، ط 3، 1991.

- Tocqueville Alexis De: de la démocratie en Amérique; tom 1; édition Gallimard 1961; et 1986 pour le préface ; collection FOLIO/HISTOIRE .

- Tocqueville Alexis De: de la démocratie en Amérique; tom 2; édition GARNIER-FLAMMARION ; 1981; Paris.